

تاريخ أم تسوية على التاريخ؟

«تدريس القضية الفلسطينية يمكن ان يطرح إشكالية في المجتمع اللبناني. في غياب محتواه متفق عليه لهذا المحور». هذا الكلام الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء لا يعكس أي رغبة في تغيير الطريقة المعتادة عبر السنوات في مقاربة مادة التاريخ، وهي كتابة تاريخ سعيد لا يعني شيئاً ولا يزعج أحد ولا يحق أي جهة المسؤولية، فيما تستمر كل مدرسة في إعطاء منهجها الخفي. فلجان كتاب التاريخ الرسمية كانت ولا تزال. على ما يبدو، تبحث عن تسويات متوافقة عليها في مسائل خلاصية مثل القضية الفلسطينية وربطها بالوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، والحرب الأهلية، ومقاربة شخصيات مثل الأمير فخر الدين وجمال باشا والأمير بشير الشهابي

عند وضع منهج التاريخ في عام 1970 بموجب المرسوم 14528/1970، لصف التاسع أساسي، ظهر، بحسب الباحث التربوي محمد رمال، موقفان متناقضان في ما يخص القضية الفلسطينية داخل اللجنة المعنية، التي مثل أعضاؤها آنذاك التوازنات السياسية اللبنانية: موقف يعكس خطاب العهد في ذلك الوقت، وهو التزام القضية الفلسطينية بنحو كامل، وعدم الخروج من مظلة جامعة الدول العربية، وتصنيف الساحة اللبنانية ساحة مواجهة ضد إسرائيل. وموقف ثانٍ متشدد من «الممارسات تحت طابع الثورة»، وجعل لبنان ساحة لتحرير فلسطين، ومتخوف من حجم المد الفلسطيني المؤثر في الساحة اللبنانية والعربية.

نصوص حيادية مجردة

في ظل هذا الجو المحموم، أنتجت الخصوصية التي تفرضها التركيبة

الديموغرافية للبنان، كما يقول رمال، عبارات خجولة ونصوصاً حيادية مجردة من أي عواطف أو حس أو انتماء، وهي لا تدخل في وجدان القارئ ولا تحرضه على قضية حق، بل محكومة بضوابط تراعي علاقات لبنان مع الخارج (الغرب). ولو كان المطلوب تنشئة الأجيال على الفكرة



عرض القضية الفلسطينية في المنهج القديم يتدزم بخصوصية لبنانية



الوطنية والقومية، لجرى، كما يقول رمال، عرض القضية الفلسطينية كمثال صارخ على مفاهيم العدوان وانتهاك السيادة وحقوق الإنسان وانتزاع شرعية شعب بملكية أراضيه وتهجيرهم وضياع مصيرهم. ليس منطقياً، بحسب رمال، أن يكون أول عنوان في المحور تعريف الصهيونية ونشأة حركتها، فيما ينبغي أن نحدث التلميذ عن فلسطين أولاً. وفي الفقرة المتعلقة بتقسيم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة، يُكتفى في أحد الكتب بالقول إن بريطانيا نقلت قضية فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة، فشكلت هذه الهيئة لجنة ووضعت تقريراً أقرت فيه تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: قسم عربي، قسم يهودي وقسم دولي، ورفض العرب هذا المشروع وأصرروا على وحدة فلسطين وعروبتها. وفي كتاب آخر، يرد التقسيم على النحو الآتي: «بعد الحرب العالمية الثانية، تجددت

المشاكل بين العرب واليهود واتخذت القضية الفلسطينية بعداً عربياً ودولياً وحاول العرب والإنكليز وضع مشاريع حلول للقضية، لكنها باءت بالفشل، عندئذ قرر الإنكليز رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة التي قررت تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية وتدويل الأماكن المقدسة... والجدير بالذكر أن العرب رفضوا هذا المشروع». لم تحل هذه النصوص، كما يقول رمال أحداً المسؤولية، ولم تقل للطالب إن هيئة الأمم المتحدة تنكرت للمفاهيم الإنسانية التي وُجدت لأجلها مثل فرض السيادة ومنع الاعتداء وحق تقرير المصير. ولم يجر التعاطي مع التقسيم كجريمة ارتكبت بحق فلسطين بالتذكير بالمؤامرة التي أدت إلى التقسيم (وعد وزير الخارجية البريطانية آرثر جيمس بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين). برأيه، العرض لا يلقى بالقضية الفلسطينية بما هي قضية حق ولا يحفز على اتخاذ موقف ولا يعدّ جيلاً يفهم ما هي القضية، وهو يتوافق مع هوية لبنان وعلاقته الحذرة بالوجود الفلسطيني.

خلاف على الهوية

يقر المؤرخ أنطوان الحكيم بأن النقاشات داخل اللجان الرسمية تكشف بوضوح أن هوية لبنان ليست محسومة بعد، «فهذا هو صلب الموضوع والباقي تفاصيل ونتائج لهذا الخلاف مثل القضية الفلسطينية والحرب الأهلية والأمير فخر الدين، إلخ». هناك، كما يقول، رؤى مختلفة، فلا يزال اللبنانيون منقسمين بين من يقول إن لبنان جزء من العالم العربي، ومنهم من يقول إن لدى لبنان كبد متعدد الطوائف هوية ثقافية واجتماعية خاصة. يبدو الحكيم مقتنعاً بأن كتاب التاريخ

في مجتمع تعددي، يجب أن يراعي حساسيات البلد. برأيه، لا يمكن أن يكون التاريخ ملتزماً، بل يتطلب أن يقدم المؤرخ كتابته موضوعية غير استغرافية وطائفية، ويعمل باتجاه توحيد، فيضع وجهة النظر التي تأخذ بالاعتبار كل

ماذا في منهج 2010؟

ينفي حسن منيمنة، وزير التربية الأسبق ورئيس اللجنة التي وضعت آخر منهج لمادة التاريخ في عام 2010، أن يكون أعضاء اللجنة قد اختلفوا على القضية الفلسطينية، «فالأمر لم يكن مطروحاً على الإطلاق، ولم يربط أي من أعضاء اللجنة بين القضية الفلسطينية كقضية مقدسة والتدخل الفلسطيني في الحرب اللبنانية الذي عولج بنحو مستقل. في الواقع، يتطرق المنهج الذي توقف في مجلس الوزراء بسبب التحفظ على توصيف الحرب الأهلية إلى فلسطين في ثلاثة حصص. ففي درس لبنان بين 1946 و1958، يقارب الطالب مستندات عن دور لبنان في حرب فلسطين وعن اللاجئين الفلسطينيين، ويتعرف في المحتوى إلى الانعكاسات السياسية والاقتصادية لنكبة فلسطين على لبنان. وفي مرحلة الإصلاحات والتطورات وبداية الأزمات الداخلية (1958 . 1975) يربط الطالب بين الصراعات الإقليمية (المقاومة الفلسطينية، سوريا، إسرائيل...)، ويتعرض لنص عن اتفاق القاهرة، ويدرس انطلاقة المقاومة الفلسطينية، ويتناول درس الحرب اللبنانية العامل الفلسطيني المسلح ودوره في حرب لبنان ومصالحة العدو الإسرائيلي ودوره في تأجيج الحرب، والاحتياح الإسرائيلي الأول (1978) والاحتياح الإسرائيلي (1982) وخروج الوحدات السورية والمقاومة الفلسطينية من بيروت ومقاومة لبنان إسرائيل ومخططاتها (1948 . 2006).

تقرير

تمديد تقاعد أساتذة الجامعة اللبنانية: بين الخبرة و«الدم الجديد»

رفع سن التقاعد الاختياري لأساتذة الجامعة اللبنانية من 64 عاماً إلى 68 يعود إلى واجهة التداول بعد استصدار اقتراح قانون معجل مكرر قدمه النائب مروان فارس. طرح هذا القانون يتزامن مع مشاريع أخرى في مجلس النواب تتعلق برفع سن التقاعد لأعضاء السلك الدبلوماسي وكتاب العدل إلى 68 عاماً، ورفع سن القضاة من 68 إلى 72 عاماً. رئيس الجامعة فؤاد أيوب رفع، أخيراً، مطالعة إلى وزير التربية مروان حمادة رأى فيها أن «للجامعة مصلحة في السير بمشروع قانون تعديل سن

اعتراضات على حصر الاستفاد بمن هم برتبة استاذ (مروان طحطح)



التقاعد، لما له من مردود على مستوى تحسين مستوى التعليم والبحث من جهة، ولكونه يوفر على خزينة الدولة، فيما أغلب جامعات العالم لم تعد تحدد سنًا لتقاعد الأساتذة الجامعي طالما أنه قادر على القيام بوظيفته». لكن أيوب يطلب حصر الاستفادة بمن هم برتبة استاذ، ما يثير ردود فعل مختلفة في أوساط الأساتذة، لكون القانون يجب أن يكون شاملاً، وسن التقاعد هو مسألة وظيفية ولا علاقة لها بالرتبة الأكاديمية. وفي هذا المجال، علقت رابطة الأساتذة المتفرغين بأن «قوانين الجامعة وأنظمتها الأكاديمية والمالية لا تفرق في حقوق الأساتذة على اختلاف رتبهم وأوضاعهم الوظيفية (ملاكاً وتفرغاً)، وبالتالي فإن اقتراح تمديد سن الخدمة يجب أن يطال جميع أفراد الهيئة التعليمية من دون استثناء».

ومن الأسباب الموجبة لتعديل سن التقاعد أن تطبيق قانون الموظفين (المرسوم الاشتراعي 112/1969) يلحق إجحافاً بأساتذة الجامعة اللبنانية بسبب عدم تساوي الأوضاع القانونية بينهم وبين موظفي القطاع العام، إذ إن الموظفين يدخلون الوظيفة بسن 18 عاماً، بينما لا يمكن لأساتذة الجامعة ولوج مسار

التعليم الجامعي قبل سن 30 إلا في ما ندر، ونتيجة لذلك، يكون المعدل العام لخدمة الأساتذة الجامعي 25 عاماً، وبالتالي يخرج من الخدمة العامة وقد خسر بعضاً من حقه عند احتساب الراتب التقاعدي على أساس قاعدة (الراتب مضروباً بعدد سنوات الخدمة مقسوماً على 40، مضروباً



تعديل سن التقاعد يحقق وفراً حالياً ويحصّن التعليم والبحث



بـ85%). كذلك فإن عدداً كبيراً من أساتذة الجامعة ممن لا ينهي 20 سنة خدمة، يخسرون الراتب التقاعدي وضمانات أساسية لدى بلوغهم سن التقاعد.

ورغم أن أيوب يقول في مطالعته إن مجلس الجامعة وافق على الاقتراح في جلسته بتاريخ 11/9/2016، فإن

المشروع لا يزال مثار نقاش وأخذ ورد بين الأساتذة. القضية بالنسبة إلى المؤيدين له هي أن «الاستاذ الجامعي يكتسب خبرة تربوية ونضجاً مع العمل التربوي، والأبحاث التي يقوم بها ومشاركته في المؤتمرات العلمية، وتوجيهه لأعمال وأبحاث الطلاب ونفاعله معهم، ومع عمر النضج يأتي التقاعد القسري ويُبعد الأستاذ عن الجامعة اللبنانية فتحسر باحثاً ومربياً، فيما تتلقّف الجامعات الخاصة، فيستمر في عطائه هناك لسنوات عدة».

المؤيدون يسترشدون بدراسة أجراها بعض أساتذة الجامعة اللبنانية أثبتت أن الوفر الذي تحققه الدولة من رفع سن التقاعد للأستاذ الجامعي هي بمئات الملايين لكل أستاذ. ويلفت هؤلاء إلى أن سن التقاعد حُدثت به 64 عاماً عندما كان معدّل الحياة يقارب 65 عاماً، في حين تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى ارتفاع معدل الحياة في لبنان والعالم من 61 عاماً في عام 1964، إلى 67 عاماً في عام 1976، إلى 78 عاماً في عام 2014.

في المقابل، هناك طروحات لا تتقاطع مع المشروع، إذ لا مصلحة لبعض الأساتذة في البقاء في الجامعة بعد 64 عاماً، لأنّ الفرض متاحة لهم

في الخارج براتب إضافي إلى جانب الراتب التقاعدي.

رفع سن التقاعد لا يجد أيضاً تأييداً من بعض الأحزاب التي تتحدث عن دم جديد وضرورة التوظيف.

قد تكون الجامعة اللبنانية اليوم الاستثناء الوحيد للتقاعد المبكر في الدول العربية والغربية؛ ففي الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، تعتمد آلية التعاقد الوظيفي في الإدارات العامة باستثناء الجامعات، حيث يُعين الأستاذ لدى الحياة. وأخيراً، اتجهت الأمم المتحدة والعديد من الدول مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان لرفع سن التقاعد حتى لموظفي الإدارات العامة وأساتذة الجامعات، كأحد الحلول لخفض معدلات الإنفاق وتقليص عجز موازنتها.

أما على المستوى اللبناني، فلا يوجد سن لتقاعد الأساتذة في الجامعات الخاصة؛ ففي الجامعة الأميركية مثلاً، وبموجب تعديل عام 2016، يجري تثبيت الأساتذة لدى الحياة ما دام الأستاذ يستطيع تأدية واجباته في التعليم والبحث. وفي جامعة بيروت العربية، أسوة بمصر وسوريا، يبقى الأستاذ في ملك الجامعة حتى بلوغه 72 عاماً.